

حال الأمة العربية (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)

أمة في خطر (*)

تحرير: نيفين مسعد (***)

أحمد يوسف أحمد

أستاذان في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

يقع تقرير هذا العام في تسعة أقسام رئيسية، يتوزع عليها الإطاران الدولي والإقليمي والنظام العربي والدراسات القطرية، فضلاً عن تطور الاقتصادات العربية. وقبل الشروع في استعراض الأقسام الرئيسية على التوالي، تجدر الإشارة إلى ملاحظات رئيسية عدة:

الملاحظة الأولى هي أن تقرير هذا العام توقف في متابعته مستجدات حال الأمة عند نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح له بمتابعة أحداث مهمة وقعت في تلك الشهور الثلاثة من تغير الإدارة الأمريكية، إلى العدوان الإسرائيلي على غزة وتداعياته على الصعيدين الفلسطيني والإقليمي، إلى انتخابات المحافظات في العراق والكنيست في إسرائيل، إلى القمم المتلاحقة من الكويت إلى الرياض مرتين فالدوحة على اختلاف مستوياتها. وعلى الرغم من أن التحليل الموجز مَيَّز معالجة تطورات عام ٢٠٠٩ فإنه كان ضرورياً من أجل تماسك التحليل وتكامله، فلم يكن مقبولاً ابتسار العدوان على غزة بعد ثلاثة أيام من وقوعه لمجرد أن تلك الأيام تفصل بين عام وآخر. ومن هنا يمكن القول إن العمل في التقرير انتهى قبل أيام معدودة من نشره.

الملاحظة الثانية أنه اتساقاً مع المنهج الذي اتبعه التقرير منذ سنوات عدة، وهو المنهج الانتقائي الذي يعتمد في اختيار موضوعاته على إلحاحها، فرأى إدماج الجزء الخاص بالتطور الديمقراطي في إطار النظام العربي. وذلك أنه من الناحية الفعلية حافظت اتجاهات التطور الديمقراطي على درجة عالية من الاستمرار من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من تصاعد حركات الإضراب المطالبة، إلى انتشار العنف الإثني، إلى تجدد نشاط الحركات

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، بالعنوان نفسه (٢٥٥ ص).

(**) البريد الإلكتروني:

iars@iarsecs.org.

الدينية المتشددة... إلخ. ومع ذلك فإن التجربة الموريتانية ظلت تمثل تحدياً تحليلياً لظاهرة التطور الديمقراطي في الوطن العربي، من حيث إن الانقلاب الذي وقع ضد نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، ونُظر إليه باعتباره آلية جديدة للتغيير الديمقراطي السلمي، كانت له مفاعيله التي فرضت أكثر من تساؤل حول ديمقراطية الأداة الانقلابية. ومن هنا كانت التجربة جديرة بالمناقشة.

**ليس المطلوب عزل إيران، بل
تصحيح العلاقة معها بما
يجعلها حليفاً محتملاً لا
خصماً محتملاً.**

الملاحظة الثالثة أن يؤر التأزم في تقرير هذا العام حافظت على ثباتها، ومن هنا تم تناول حالات العراق ولبنان والصومال والسودان، إضافة بالطبع إلى القضية الفلسطينية. لكن ما يلفت في تلك البؤر هو احتدام التأزم بوضوح واتخاذ أبعاداً جديدة لم تلازمه في السابق، فالصراع في الصومال

انتقل من مستوى المحاكم الإسلامية/القوات الإثيوبية المدعومة حكومياً إلى مستوى الفصائل المختلفة للمحاكم الإسلامية. وقضية دارفور أسلمت النظام في السودان إلى تطور بلا سابقة من خلال صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف رئيس الدولة. والاستقطاب الإقليمي بواجهته اللبنانية وضع البلاد على شفا حرب أهلية جديدة. وهذا أمر يعني أن التراخي في تصفية بؤر التأزم ينذر بتفاقمها ولا يسمح برفاهة بقاء الوضع على ما هو عليه.

(١)

يبدأ القسم الأول الخاص بالإطار الدولي بعرض خصائص البيئة الدولية الراهنة فيصفها بالتحول والتجدد والتعرض لتحديات العولة والتأزم وشيوع العنف وعدم المرونة بالمعنيين القانوني والتنظيمي، وأخيراً الركود النسبي في بعض مناطق العالم وتنامي دور الشركات العابرة للجنسيات (وبشكل عام شركات القطاع الخاص) على نحو يسحب من قوة الدولة، وإن بدرجات متفاوتة، بحسب الموقع على مقياس الإنجاز/الفشل. ثم ينتقل هذا القسم إلى معالجة الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨، مؤكداً أن بؤادر تلك الأزمة تعود إلى عام ٢٠٠٥ مع نشوء أزمة الرهن العقاري، ومتوقفاً أمام دلالات تلك الأزمة على جانبين رئيسيين: تغير المنحى العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع الأصوات الداعية إلى تغير نمط الإدارة الاقتصادية الدولية، لا سيما في إطار صندوق النقد الدولي.

وفي التحليل الأخير يتناول هذا الجزء من التقرير انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة وما أثاره من جدل حول آفاق التغيير المحتملة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وموقع الأقطار العربية بالذات من هذا التغيير ودلالته بالنسبة إليها، وأثر تولي باراك أوباما السلطة في المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية.

(٢)

تطرق الجزء الخاص بإيران في القسم الثاني المتعلق بالإطار الإقليمي، إلى نقطتين أساسيتين: **النقطة الأولى** هي انتقال دول معسكر «الاعتدال» من مواجهة إيران باعتبارها دولة من دول معسكر «الممانعة» إلى محاولة عزلها، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في آليات إدارة العلاقة بإيران من الحملات الإعلامية والدبلوماسية وسياسات القمم المتضادة إلى العمل على افتكك الدول العربية الداخلة في معسكر «الممانعة» من الدائرة الإيرانية عن طريق الإسراع بالمصالحات العربية وإحياء العروبة من خلال الرافعة البعثية والتخويف من الخطر الإيراني. وانتهت هذه النقطة إلى أن المطلوب ليس عزل إيران بل تصحيح العلاقة معها بما يجعلها حليفاً محتملاً لا خصماً محتملاً. وفي كل الأحوال يجب أن تنبعث جهود المصالحة العربية من الحاجة الفعلية لها وتحريرها من منطق رد الفعل.

أما **النقطة الثانية** فتعنى بتطورات الساحة العراقية وفي مقدمتها الاتفاقية الأمنية، ومحاولات دعم المركز، والتراجع النسبي في الطائفية السياسية. وتتوقف أمام دلالة تلك التطورات على النفوذ الإيراني في العراق لتخلص إلى أنه مع أن المستجدات السابقة تفيد إعادة إنتاج الاحتلال الأمريكي وتقوية قبضة الدولة وتعديل مواقع القوى السياسية على الساحة العراقية، فإنها - أي المستجدات - ليست مرجحة لأن تُضعف نفوذ إيران. **أولاً** لأن هذا النفوذ نما في ظل الاحتلال الأمريكي المباشر، وبالتالي فإن تغير واجهته أو قلبه لن يؤثر فيه. **ثانياً** لأن لإيران تمدها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والاجتماعي المنسوج على مدار ستة أعوام متصلة على نحو لا يسهل معه إلغاؤه، **وثالثاً** لأن تعديل الخريطة السياسية يعني الانتقال من معسكر حليف لإيران إلى معسكر آخر.

(٣)

وبلور الجزء الخاص بتركيا في القسم الثاني من التقرير أيضاً رؤيته العلاقات العربية - التركية على مدار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حول محاور أساسية عدة، هي: **تأكد الانفتاح التركي على الوطن العربي** الذي تعود جذوره إلى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، واتضح هذا الانفتاح بدخول تركيا طرفاً مباشراً في القضايا العربية كلها. **وتقدم الموقف التركي على مواقف كثير من الدول العربية** الرئيسة، كما اتضح بشكل خاص في العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة حيث ظهرت تركيا بمظهر أكثر عروبة من بعض الدول العربية. **واتساع شعبية رئيس الوزراء التركي**، رجب طيب أردوغان، بفعل موقفه من هذا العدوان، وتحديد موقفه من شمعون بيريس، رئيس الكيان الصهيوني، في أثناء لقائهما بمنندى دافوس. **ونجاح تركيا في الوقوف على مسافة واحدة مع مختلف الأقطار العربية** من مصر إلى سورية إلى السعودية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، كما مع حركة حماس. **واستمرار الاهتمام التركي بسورية** لجملة اعتبارات مركبة تدخل فيها العوامل الجغرافية والتحديات المشتركة. وبالمثل **الحفاظ على علاقة متوازنة مع إيران** على الرغم من محاولة بعض العرب توظيف علاقته الجيدة مع تركيا للضغط على إيران. **ودخول تركيا على خط المصالحات العربية** من

خلال العمل في أثناء العدوان على غزة من أجل رأب الانقسام العربي ما بين تأييد حماس ومعارضتها. وأخيراً عدم تضحية تركيا بعلاقاتها مع إسرائيل على الرغم من كل مواقفها المتقدمة من القضية الفلسطينية، الأمر الذي يرشّحها للاستمرار في دور الوسيط المقبول سواء من العرب أم من الإسرائيليين في أي مفاوضات مقبلة.

(٤)

شهد النظام العربي في عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، كما يذهب القسم الثالث، انقساماً واضحاً بين دول «الاعتدال» ودول «المانعة»، وبدأ أول تجليات هذا الانقسام قبيل قمة دمشق (آذار / مارس ٢٠٠٨) بمطالبة دول مثل العربية السعودية ومصر بحل مشكلة الرئاسة اللبنانية كشرط لحضورها، وعندما لم تتم تلبية هذا الشرط تدنى تمثيل هذه الدول في القمة إلى حد لافت، وصولاً إلى دول مثلت بمندوبيها الدائم لدى جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي يفقد القمم طابعها الخاص. ويضاف إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية ضغطت باتجاه تخريب القمة، غير أنها انعقدت بتمثيل قيادي معقول، ووصلت إلى بر الأمان ولكن دون فاعلية.

واجه النظام العربي في ذلك العام (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) أيضاً تحديات كبرى هددت أمنه وبقائه، وتمثل أهم هذه التحديات في العدوان الإسرائيلي على غزة الذي أدى إلى حدوث مواجهة عربية - عربية بين المعتدلين والمتشددين مرة أخرى، وكانت هناك انتقادات حادة ومبررة من المتشددين للسياسة المصرية على الأقل لموقفها من حصار غزة، غير أن الطرف المتشدد بالمقابل اكتفى بنقد الموقف الرسمي المصري ومحاولة تغييره دون اهتمام بفكرة بناء رادع عربي لإسرائيل. واختار النظام العربي، ممثلاً بمجلس وزراء الجامعة العربية، البديل الدبلوماسي، فلجأ إلى مجلس الأمن، واستصدر قراراً منه بوقف إطلاق النار، غير أن إسرائيل لم تلتزم بالقرار.

وتجلت الحرب الباردة العربية - العربية بعد ذلك بالخلاف بين معسكر «المانعة» الذي أيد الدعوة القطرية لقمة استثنائية للنظر في العدوان، ومعسكر «الاعتدال» الذي اعتبر أن الانعقاد القريب للقمة الاجتماعية والاقتصادية في الكويت يكفي لمعالجة الموضوع، وتمخض الصراع عن عدم توافر النصاب القانوني لقمة الدوحة، فانعقدت كقمة تشاورية، ولم تخرج عن مألوف القرارات العربية في هذه المناسبات وإن تجاوزته بالتأكيد على الحق في مقاومة الاحتلال ودعوة الأقطار العربية إلى تعليق المبادرة العربية للسلام، ووقف كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة. وتم وقف إطلاق النار لاحقاً لاعتبارات تتعلق بضراوة المقاومة وعجز إسرائيل عن تحقيق نصر عسكري وقرب موعد ولاية أوباما.

في هذه الظروف بدا أن قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنموية (كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩) هي الوحيدة التي يمكن أن تنجو من الانقسامات العربية، غير أنها كانت مع ذلك قمة سيئة الحظ لما سبقها من أزمة اقتصادية عالمية وعدوان إسرائيلي على غزة استولى على بعض اهتماماتها دون شك، ولوحظ أن القمة عانت المرض نفسه الذي تعانيه القمم السياسية،

وهو أنها اعتبرت نفسها مسؤولة عن بحث كل القضايا المرتبطة بموضوعاتها دون أولويات واضحة، أو تفاصيل تنفيذية واجبة.

من ناحية ثانية تعرض النظام العربي مجدداً لمحاولات تزوير حدوده وإغائها، وتمثل ذلك في المشروع المتوسطي للرئيس الفرنسي ساركوزي (الاتحاد من أجل المتوسط)، الذي يحقق لإسرائيل مزايا التطبيق مع العرب دون مقابل، وإحياء وزير خارجية البحرين الفكرة الشرق الأوسطية باقتراحه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء منظمة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط. وهو اقتراح لم يلق استجابة تذكر.

ثم تناول هذا القسم من التقرير قضية التطور الديمقراطي في الوطن العربي فأكد أن عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ لم يشهد نقلات نوعية تجاه تعزيز الديمقراطية، بل شهد على العكس عدداً من الانتكاسات في هذا الصدد تمثلت بانضمام دولة عربية أخرى إلى شريحة الدول التي لا تقيد سياساتها مدة بقاء رأس الدولة في الحكم (الجزائر)، واستمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية (الكويت)، والإخفاق في تنظيم الانتخابات التشريعية في موعدها (اليمن). غير أن المثال الأكثر فداحة لانتكاسة التطور الديمقراطي تمثل في الانقلاب العسكري الذي شهدته موريتانيا في عام ٢٠٠٨.

وأخيراً تناول هذا القسم من التقرير التفاعلات غير الرسمية في النظام، فكشف عن الطابع شبه الرسمي لهذه التفاعلات، كما تشير سقطة الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الثالث عشر في آذار/مارس ٢٠٠٨ في أربيل بالعراق، حيث اختفى حرص الاتحاد على عروبة العراق كما ورد في قرارات المؤتمر الثاني عشر في عمان بالأردن، إذ أكد قرار المؤتمر الثالث عشر الحرص على «وحدة العراق» و«احترام اختيارات شعبه» بدلاً من الحفاظ على عروبه في مؤتمر عمان، وتحفظ رئيس الشعبة العراقية على القرار الخاص بالجزر الإماراتية مع أنه انطلق أصلاً من تأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة. ويبقى أن حركة الجماهير العربية لم تشهد نقلة نوعية إلا بمناسبة العدوان الإسرائيلي على غزة، وقد حققت هذه الحركة نجاحاً جزئياً بإجبار الحكومة الموريتانية على تجميد علاقاتها مع إسرائيل، وهي أول سابقة من نوعها في مجال مقاومة التطبيق مع إسرائيل.

(٥)

وفي ما يخص القسم الرابع من التقرير، وهو القسم المعني بتطورات القضية الفلسطينية، فتناول التطورات من زوايا أساسية عدة هي الحصار، فالعدوان، وإعادة الإعمار، يقطعها الانقسام الفلسطيني ومراوحة جهود التوافق الوطني مكانها. أما الحصار فتاريخه من تاريخ فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، وهو حصار شامل أغلق كافة المعابر الحدودية تماماً بما فيها المعابر التجارية، واستند إلى إعلان القطاع كياناً معادياً لتبرير قطع كل الإمدادات عنه، ووقف سداد العائدات الجمركية المستحقة للفلسطينيين، وامتد ليطارد الصيادين في أرزاقهم، وأسفر عن توقف كلي أكثر من مرة لمحطة إنتاج الكهرباء وتعطل المرافق، وخلف مأساة إنسانية

مروعة لم تختلف عن مأساة الضفة الغربية إلا بالدرجة لا بالنوع. وأما العدوان الذي اتخذ اسماً له هو «عملية الرصاص المصبوب» فقد سرّع من دوران عجلة القتل الإسرائيلية بإمطار القطاع جواً وبحراً ثم برأً بالآلاف القذائف والأسلحة المحرمة دولياً، واستهداف كافة المباني والمساجد والمستشفيات والمدارس التي أوتى المدنيين، بما فيها تلك التي تتبع وكالة الأونروا، لكن دون أن يحقق هذا العدوان الهجمي أيّاً من هدفه، الأعلى وهو القضاء على حماس، والأدنى وهو وقف إطلاق الصواريخ.

وأما الانقسام الفلسطيني فتعمق وتعددت مظاهره، وتراوحت ما بين الاعتقال المتبادل

ارتبطت أموال إعادة إعمار غزة
بمحاولة تدجين حركة حماس،
وعكست في جوهرها
انقساماً بين معسكري
«الاعتدال» و«الممانعة».

لأعضاء فتح وحماس، إلى مساعي كل طرف لتقويض شرعية الطرف الآخر، مع اختلاف حول تفسير مضمون الشرعية ومصدرها. ومع ما نجم عن العدوان على القطاع من نتائج أبرزها صمود المقاومة وإفشال مخطط تغيير خريطة القوى السياسية في غزة، انطلقت جولة جديدة من الحوار الفلسطيني - الفلسطيني برعاية مصرية، وإن ظلت قضايا تشكيل الحكومة وإعادة

هيكله المنظمة عالقة. وأخيراً ارتبطت أموال إعادة الإعمار بمحاولة تدجين حماس، وعكست في جوهرها شكلاً من أشكال الانقسام بين معسكري «الاعتدال» و«الممانعة» اللذين يستقطبان فتح وحماس على التوالي، مع أن تلك الأموال لم يتهياً لها تحديد جدول زمني، ولا انعقدت لها آليات للتسليم.

(٦)

وبعد أن عرض القسم الخامس الخاص بلبنان التطورات التي أفضت إلى أحداث السابع من أيار/مايو والانتقال إلى حدود الفتنة، وذلك قبل توقيع اتفاق الدوحة ثم انطلاق الحوار الوطني، وتوقف أمام التباسات العلاقة مع سورية وإيران والموقف من إسرائيل، وشخص القضايا الخلافية وصولاً إلى إثارة تساؤل عن لبنان ما بعد انتخابات مجلس النواب. بعد هذا العرض استنتجت هذه الجزئية من التقرير مجموعة نتائج أبرزها: **التراجع السياسي** لقوى ١٤ آذار، معبراً عنه بإعطاء المعارضة الثلث الضامن في الحكومة، والحفاظ على سلاح المقاومة، ووضع العلاقات السورية - اللبنانية في نصابها الصحيح، ولكن في الوقت نفسه **نجح رهان** ١٤ آذار على المحكمة الدولية وترسيم الحدود مع سورية، و**انتعاش** مشروع بناء الدولة مع انتخاب الرئيس ميشال سليمان وتشكيل الحكومة الائتلافية مع التسليم بأن إتمام هذا المشروع ما زال يواجه صعوبات وعراقيل، و**بروز** الدور الخارجي في توجيه الأحداث الداخلية اللبنانية على مدار عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩، وعقم سياسات فرض الأمر الواقع في لبنان حيث لا حل إلا بالتفاوض السلمي ونبذ العنف لأن لبنان لا يحكم إلا بالتوافق.

(٧)

وتناول القسم **السادس** من التقرير حول العراق تطورات العام على مستويين اثنين، مستوى التفاعلات الداخلية؛ ومستوى النفوذ الخارجي. في ما يخص المستوى الأول، نوقشت فيه **مستجدات** الوضع الأمني والميداني وبشكل خاص تجميد نشاط ميليشيا الصدر لأجل غير مسمى بعد مفاوضات سابقة، وتغير شكل علاقة الولايات المتحدة ببعض القوى العشائرية وقوى سياسية أخرى عُرِفَتْ برفضها للاحتلال باتجاه التعاون في مواجهة القاعدة، وكانت إرهابات هذا التغير قد بدأت في عام ٢٠٠٧، وتعززت في عام ٢٠٠٨. داخلياً أيضاً برزت قضية **الانشقاق** في التكوينات السياسية، عدا الكردية منها لأسباب تتعلق بحقوق ممارسة السلطة، هذا في الوقت الذي مضى فيه رئيس الوزراء نوري المالكي في تعزيز نفوذه باعتباره رجل دولة من جهة وزعيماً حزبياً من جهة أخرى، وهو ما تبلور مع انتخابات المحافظات التي تراجعت فيها شعبية المجلس الأعلى الإسلامي حتى في معاقلة لحساب حزب الدعوة. كما تأكد أيضاً **التغير** في البيئة التي تعمل فيها المقاومة لجهة التقليل من عدد عملياتها ضد قوات الاحتلال بفعل دور مجالس الصحوة وزيادة عدد القوات الأمريكية، وهي متغيرات تفاعلت مع الخلل الهيكلية المتمثل باختلاف فصائل المقاومة على المستوى الفكري والخصومة مع تنظيم القاعدة وميليشيا الصدر لإحداث الأثر المذكور، أي الحد من هجمات المقاومة.

أما على المستوى الثاني، أي المستوى المتعلق بالنفوذ الخارجي، فقد عرض **الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية**، وكيف أنها من حيث بنودها المتصلة بالولاية القضائية وحرية إدخال القوات الأمريكية ما تشاء دون تفتيش، والانطلاق من العراق لتنفيذ هجمات على دول الجوار، سمحت بتمديد نفوذ الولايات المتحدة في العراق وإدامته حتى بعد الانسحاب في عام ٢٠١١. كما عرض هذا القسم من التقرير في المستوى الثاني **النفوذ الإيراني**، وتابع مراحل تطوره منذ سقوط بغداد على يد قوات الاحتلال الأمريكية المدعومة بأحزاب سياسية نشأت في إيران أو تعهدتها إيران منذ نشأتها بالرعاية، ورصد الإقبال العربي على العراق في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ رغبة في موازنة الحضور الإيراني الكثيف في الساحة العراقية.

(٨)

واختص القسم **السابع** من التقرير بالسودان، وتطرق بالتحليل إلى أربعة موضوعات، أولها، **تكاثر الأزمات** في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، من هجوم حركة العدل والمساواة المفاجئ لأول مرة على العاصمة الخرطوم، إلى تفجر مشكلة حول أبيي الغنية بالنفط بين شريكي اتفاق نيفاشا. وثانيها، **محدودية الإنجازات** على مدار العام من قبيل توصل الحكومة إلى اتفاق مع حزب الأمة، أطلق عليه اتفاق التراضي، إلى عودة زعيم الحزب الاتحادي إلى السودان بعد هجره لعقدين من الزمان، إلى إجازة قانون الانتخابات كخطوة لازمة تسبق إجراء الانتخابات وتدخل في إطار اتفاقيات السلام، هذا عدا عن إنجازات قليلة على المستوى الاقتصادي. الموضوع الثالث هو موضوع الساعة، أي **صدور القرار الخاص بتوقيف الرئيس عمر البشير**، وهو القرار الذي وصفه التقرير بـ «تسونامي» في إشارة إلى آثار هذا الإعصار المدمرة

في استقرار السودان ووحدة ترابه الوطني، فضلاً عن طابعه الاستثنائي من منطلق كونه قراراً بلا سابقة. وفي هذا الإطار تابع التقرير جهود احتواء تداعيات صدور القرار من أطراف عربية وأفريقية، وصولاً إلى المبادرة القطرية ذات الصلة. أما الموضوع الرابع والأخير فهو **سيناريوهات المستقبل** بالنسبة إلى السودان، وهي سيناريوهات مستوحاة من الاحتمالات المختلفة لتطور قضيتي الجنوب ودارفور سواء باستمرار الشراكة بين المؤتمر والحركة أم بانتهائها، وسواء بتفعيل المبادرة القطرية بخصوص دارفور أم تجميدها.

(٩)

وجاءت الحالة الصومالية في القسم الثامن من التقرير، الذي سلط الضوء على التبدل الكبير في معالم المشهد الصومالي، ومن مظاهره نجاح جهود الوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة للوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية وقطاع من تحالف المعارضة هو جناح جيبوتي بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد، الأمر الذي أحدث انقلاباً جذرياً في تركيبة النظام الحاكم بإشراك الإسلاميين المعتدلين في السلطة، وانتخاب الشيخ شريف رئيساً انتقالياً خلفاً لعبد الله يوسف الذي استقال. المظهر الآخر لتبدل الواقع الصومالي هو رفض فصيل من قوى المعارضة اتفاق جيبوتي والانضمام في عملية التسوية، الأمر الذي يعني انتقال الصراع الداخلي

بلغ معدل البطالة في الأقطار العربية ١٤ بالمئة، مخلفاً وراءه ١٧ مليون عاطل عن العمل.

في الصومال من صراع بين أمراء الحرب إلى صراع في صفوف الإسلاميين. المظهر الثالث هو **تفاقم** ظاهرة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن من خلال تعرض العديد من السفن التجارية للمخطف، ما شكّل تهديداً جسيماً لحركة الملاحة البحرية رد عليه المجتمع الدولي باستصدار قرارات من مجلس الأمن لمقاومته وإرسال القطع البحرية لحماية السفن التجارية. وجرى هذا التبدل بأبعاده المختلفة في إطار انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال بعد أن وُحِدَ لفترة قتال تلك القوات الفرقاء الصوماليين، ثم عادت قضية تقاسم النفوذ لتفرقهم وتشعر الباب أمام خطرين حقيقيين، خطر إزاحة الإسلاميين المعتدلين ووصول المتطرفين إلى السلطة، وخطر التدخل الإقليمي والدولي مع وجود هؤلاء المتطرفين في الحكم. والخلاصة أن ترتيبات ما بعد جيبوتي لم تنجح في تحقيق السلام على أهميته ليس فقط لإنقاذ الصومال من جولة جديدة من جولات الصراع العنيف، ولكن أيضاً لتفويت الفرصة على القوى الإقليمية والدولية التي تراهن على حتمية تصارع الإسلاميين من معتدلين ومتطرفين.

(١٠)

وأخيراً عالج القسم التاسع من التقرير وضع الاقتصادات العربية في عام، فبدأ برصد **أسعار النفط** بوصفها تمثل محدداً رئيساً لمؤشرات الاقتصادات العربية، ملاحظاً انتقال الأسعار من الصعود الدراماتيكي خلال الشهور الستة الأولى من العام، وصولاً إلى ١٤٧ دولاراً للبرميل، إلى الانحدار الشديد في هذا السعر حتى ٤٧ دولاراً للبرميل بحلول نهاية

العام. تعود زيادة الأسعار إلى عوامل منها ضغط شركات النفط الأمريكية الرافضة لتخفيض الأسعار تحقيقاً لمصالحها ولو على حساب المجتمع، وارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، وتراكمات ضربات المقاومة العراقية ضد قطاع النفط والعمليات الإرهابية الصومالية في الصومال والاضطرابات الطائفية في نيجيريا، فضلاً عن توتر العلاقات الأمريكية - الفنزويلية، والأعاصير التي اجتاحت خليج المكسيك، ومشاكل واحدة من أكبر الشركات النفطية الروسية. فيما يعود الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في آب / أغسطس ٢٠٠٨.

ثم انتقل التقرير ليتابع مؤشرات **النمو والتضخم والبطالة** في أداء الاقتصادات العربية تأثراً بحركة الأسعار النفطية، فأوضح أن الدول المصدرة للنفط معرضة لتراجع كبير في معدلات نموها الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، مقابل استفادة الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره، علماً أن الدول المستوردة والمصدرة معاً تتأثر بتراجع التجارة الدولية وحركة السياحة العالمية وتناقص تحويلات العاملين في الخارج. وفي ما خص التضخم فقد سجل هذا القسم من التقرير تواصل ارتفاع معدلاته في كل الأقطار العربية بلا استثناء بحكم عوامل يدخل فيها اتجاه أسعار النفط للارتفاع لما يزيد على نصف عام ٢٠٠٨، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية. واللافت في الأمر هو أنه على الرغم من تراجع أسعار تلك السلع عالمياً بفعل تدهور أسعار النفط، فإن الأقطار العربية لم تستفد بشكل ملموس من هذا التراجع. أما معدل البطالة فبلغ ١٤ في المئة في الأقطار العربية، مخلفاً وراءه ١٧ مليون عاطل.

وأخيراً تناول القسم الاقتصادي من التقرير **الاقتصادات العربية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، فسّط الضوء على الاضطرابات الشديدة في حركة البورصات العربية من جراء تركها مسرحاً لمضاربات رأس المال الأجنبي والأموال السريعة الحركة، وسجل خسارة البلدان العربية من انتكاسات البورصة والتراجع المتوقع في حجم التجارة والاستثمار والتحويلات والسياحة ما يقرب من ٢,٥ تريليون دولار، وختم بتفنيد مقولة نموذج الاقتصاد الإسلامي الذي طرح كحل للأزمة الاقتصادية، فدحض بداية الدعوة إلى تدين الاقتصاد، ثم ناقش فكرة البديل الإسلامي بوصفه في الواقع ليس بديلاً □